

دور الضرائب الخضراء في تفعيل الجباية البيئية وتحقيق التنمية المستدامة

د.عثمان عبد اللطيف¹، د/بن حجوبة حميد²¹ جامعة مستغانم، Otmane-abdellatif@hotmail.com² أستاذ محاضر- ب، المركز الجامعي أحمد زبانه، غليزان، benhadjoubahamid@gmail.com

ملخص:

كغيرها من الاقتصاديات السائرة في طريق النمو تواكب الجزائر نهج التنمية الجديد من أجل تحقيق الاستدامة وتنوع مصادر الدخل، لذلك جاءت هذه الدراسة لتبين أهمية استخدام الضرائب البيئية كأداة اقتصادية فعالة للحد من التلوث وتوجيه سلوك المستهلكين نحو ثقافة بيئية اقتصادية خضراء واستثمار عائداتها في مشاريع تنموية في مجال الطاقات المتجددة الصديقة للبيئة من خلال فرض الضرائب الخضراء التي أدخلت تغييرات على المحاسبة البيئية وساعدت على تطوير اقتصاديات العديد من الدول وذلك من خلال ضمان هذه الضرائب حماية للموارد الطبيعية وهذا ما ينعكس إيجاباً على البيئة ويساعد على تحقيق التنمية المستدامة.

كلمات مفتاحية: المحاسبة البيئية، التلوث البيئي، الضرائب الخضراء، التنمية المستدامة، الأمن البيئي.

Abstract: As This study is to show the importance of using environmental tax es as an effective economic tool to reduce pollution and guide consumer behavior towards a green economic environment and invest its revenues in development projects in the field of Renewable energies through the imposition of green taxes that have introduced changes in environmental accounting and helped to develop the economies of many countries by guaranteeing these taxes protection of natural resources and this is reflected positively on the environment and Counting on achieving sustainable development

Keywords: environment.alaccounting, nvironmental pollution, green taxes, sustainable development, environmental security.

1. مقدمة:

إن التسارع في التغيرات الاقتصادية واختلال موازين القوى العالمية حتم على معظم دول العالم التوجه نحو الحفاظ على البيئة في إطار التنمية المستدامة، وحمايتها من مختلف الملوثات خاصة في ظل تطور الصناعة على حساب البيئة لذلك قام المجتمع الدولي بإصدار موثيق دولية تنص على حماية البيئة وتدعو الكيانات للإعتراف بمسؤوليتها الاجتماعية والالتزام بتطبيق القوانين والتشريعات البيئية، وبما أن التلوث أصبح ظاهرة عالمية فقد اهتم الباحثون بالاستراتيجيات التي يجب إتباعها للمحافظة على البيئة من خلال تطوير المعالجة المحاسبية من التكاليف والالتزامات الناتجة عن التزام المؤسسة بالقوانين والتشريعات البيئية ومن بينها الضرائب الخضراء التي يمكن الإعتماد عليها في سبيل المحافظة على الموارد الطبيعية، ومكافحة التلوث وتصحيح علامات الأسعار المشوهة التي تعطى لإستنزاف الموارد، و من هذا المنطلق نطرح الإشكالية التالية:

أين تكمن أهمية الجباية البيئية في تحقيق الأمن البيئي والنهوض بالاقتصاد الجزائري؟

فرضية الدراسة:

للإجابة عن هذا التساؤل يمكننا أن نضع الفرضية التالية لإختيار صحتها من عدمه:

- تحقيق التنمية المستدامة متوقف على محاسبة بيئية فعالة واستغلال عوائدها لتمويل الاستثمارات.

يشتمل موضوع الدراسة على محورين قسمت بطريقة تخدم العرض والموضوع وتعمل على توضيح الاطار النظري لكل من الضرائب الخضراء والمحاسبة البيئية وكذا التنمية المستدامة وتحديد علاقات الترابط بينهم والتعمق في تحليل تلك العلاقات.

2. الأمن البيئي والتنمية المستدامة الأمن البيئي:

يجمع مصطلح الأمن البيئي بين مفهوم الأمن و مفهوم البيئة، فهو يشير إلى المشاكل الأمنية الناجمة عن المجتمعات البشرية و تأثيرها سلبا على البيئة هذا من جهة ، ومن جهة ثانية فهو يشير إلى الأزمات و الكوارث التي تسببها البيئة و ما لها من آثار سلبية على المجتمع الإنساني، وبالتالي نقف هنا عند نقطة مهمة و التي تتمثل في وجود علاقة تأثير متبادل بين البيئة و المجتمع بمعنى آخر وجود علاقة سببية بين البيئة و المجتمع الإنساني. حيث انه في عهد غير بعيد كان الأمن يعني أمن الأرض و حدود الدول من العدوان الخارجي أي هدفه حماية المصالح القومية للأمة أو أنه أمن عالمي من حدوث حرب نووية وضمنان هذا الأمن لا يعني أكثر من التسلح. ولكن مستجدات العقود الأخيرة أوضحت أن هنا تهديدات جديدة غير المخاطر العسكرية تهدد أمن الدولة والأمن البشري أيضاً وعلى رأسها التهديدات البيئية¹، وحسب جون بارنيت فإنّ الأمن البيئي نتج عن ثلاث تطورات رئيسية حصرها في نمو الوعي لدى البلدان المتطورة منذ الستينات وتطور النقاشات الأكاديمية للممارسات الأمنية التقليدية الناقصة في التعامل مع مخاطر الأمن البيئي وكذا التحول في الظروف الإستراتيجية بعد الحرب الباردة حيث تواصل البحث عن التداخل بين البيئة و الأمن²، وفي سنة 1994 حدد تقرير الأمم المتحدة عن الأمن الإنساني سبعة أبعاد خاصة في مفهوم الأمن الإنساني ن بينها الأمن البيئي، حيث لإثر بضرورة حماية الإنسان من الكوارث الطبيعية والحفاظ على البيئة من تدمير الإنسان

ويمثل الأمن البيئي المرجعية المنظمة والمراقبة لكل الأنظمة والقوانين التي تجسد إستراتيجية بيئية وطنية من شأنها تحقيق الأمن والرخاء والاستقرار للدولة حيث أن الاهتمام العالمي بمشكلات البيئة أصبح يعبر عنه في عرف الدراسات الإستراتيجية بمصطلح أمن البيئة ويتناول واقع بحث مسببات هذه المنافسة على شراكة الموارد الطبيعية البيئية من جهة، ومن جهة أخرى دراسة تأثير هذه المخاطر والمشكلات البيئية في رفاهية المجتمع والتنمية الاقتصادية للدول بصفة عامة، ويخلص مفهوم أمن البيئة إلى أن الضغط المتزايد على نظم

دعم الحياة في الكرة الأرضية والاستهلاك المفرط للموارد الطبيعية المتجددة يحملان أخطارا تهدد صحة الإنسان ورفاهيته لا تقل في درجتها عن مخاطر دمار الحروب، بينما تهدف تطبيقات علم الأمن البيئي إلى المحافظة على هذه الموارد وعدم استنزافها حتى تصبح قادرة على سد احتياجات البشر مستقبلا بدلا من محاولة السيطرة على موارد هي في طريقها إلى النضوب³

1.2. التنمية البيئية المستدامة:

يقصد بالتنمية المستدامة ذلك النشاط الذي يهدف إلى تطوير الحياة الاجتماعية وتحقيق الرفاهية والارتقاء مع الحرص على الحفاظ على الموارد الطبيعية المتاحة وعدم الإساءة إلى البيئة،⁴ فالتنمية المستدامة هي إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية وتوجيه التطور المؤسساتي بطريقة تضمن الحفاظ على الموارد الطبيعية للأجيال الحالية والمستقبلية.⁵

وتسعى التنمية المستدامة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نحصرها في:⁶

- تحسين نوعية حياة السكان.
 - تحقيق التكامل والانسجام بين البيئة والسكان.
 - نشر الوعي بالمشكلات البيئية القائمة وانعكاساتها.
 - تحقيق الاستغلال العقلاني للموارد.
 - إحداث تغيير مستمر ومناسب في حاجات وأولويات المجتمع.
- وتقوم التنمية المستدامة على ثلاثة أبعاد وهي البعد البيئي، البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي،⁷ ويمكن شرح الأبعاد الثلاثة في:
- البعد البيئي: ويتمثل في الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والحفاظ عليها والتنبؤ بها، حيث يتمحور هذا البعد حول الطاقة، القدرة على التكيف والإنتاجية البيولوجية.
 - البعد الاقتصادي: ويتمحور حول الانعكاسات الاقتصادية على البيئة وتعلق عناصره بالنمو الاقتصادي المستديم، العدالة الاقتصادية وإشباع الحاجات الأساسية.

- البعد الاجتماعي: ويتمحور حول البعد الإنساني، إذ يجعل من النمو وسيلة للإلتحام الاجتماعي وضرورة إختيار العدالة بين الأجيال، وتتعلق عناصره بالمساواة في التوزيع، المشاركة الشعبية، التنوع الثقافي والإنصاف والعدل في إختيارات النمو.

أما عن المؤشرات البيئية للتنمية المستدامة فتتمثل في القضايا المعاصرة المرتبطة بالتغيرات في الغلاف الغازي الأرضي واستخدامات الأراضي وحمايتها من التدهور البيئي ومكافحة التصحر ووقف إزالة الغابات الطبيعية والزحف العمراني إلى جانب حماية المسطحات البحرية ووقف طرق الصيد البحري الجائر، أيضا مؤشر آخر وهو مصادر المياه العذبة، حيث تعاني نسبة كبيرة من دول العالم من شح مائي خطير.

أما عن وجهات النظر حول المقصود بالتنمية البيئية وكيفية استدامتها، فقد جاء في تعريفها على أنها الإدارة المثلى للموارد الطبيعية، وذلك خلال التركيز على الحصول على الحد الأقصى من منافع التنمية الاقتصادية بشرط المحافظة على خدمات الموارد الطبيعية فهي التنمية البعيدة عن الاقتصاد المتعسف الذي لا يترد في تدمير الطبيعة والنظام البيئي باسم المصلحة الاقتصادية وبعيدة عن جعل المحافظة على الطبيعة مبدأ مطلقا إلى حد التضحية بمصالح البشرية، فالتنمية البيئية أو الإيكولوجية تسمح للمخططين والمقررين بمناقشة إشكالية التنمية من منظور أكثر انفتاحا على المجال الإيكولوجي الطبيعي والثقافي، إذا هي التنمية التي تلي احتياجات الحاضر دون أن تعرض قدرة الأجيال التي من شأنها أن تقودنا إلى ممارسة النوع الصحيح من النمو الاقتصادي القائم على التنوع الحيوي والتحكم في الأنشطة الضارة بالبيئة، وتجديد المواد القابلة لذلك وحماية الطبيعة⁸

إذا هنالك ارتباط وثيق العلاقة بين البيئة والتنمية حيث أشار المبدأ الرابع الذي أقره مؤتمر ريو دي جانيرو عام 1992 إلى أن تتحقق التنمية المستدامة يتطلب أن تمثل الحماية البيئية جزءا لا يتجزأ من عملية التنمية ولا يمكن التفكير فيها بمعزل عنه حيث يجب أن تفي احتياجات الجيل الحاضر دون الإخلال باحتياجات المستقبل هذا وتم التأكيد على هذا المعنى

من خلال المبدأ الثالث الذي تقرر في ريو دي جانيرو عام 1992، حيث تم تعريف التنمية المستدامة ضرورة إنجاز الحق في التنمية بحيث تتحقق على نحو متساو الحاجات التنموية لأجيال الحاضر والمستقبل. وبذلك تؤكد أن عبارة لتنمية المستدامة لا تقتصر فحسب على التنمية الاقتصادية، بل تتعداها لتشير إلى مجموعة واسعة من القضايا وتستلزم نهجا متعدد الجوانب لإدارة الاقتصاد والبيئة المجتمع. وهذه العناصر الثلاثة الأخيرة تشكل الركائز للتنمية المستدامة، وإذا اعتبر أن هذه الركائز تمثل دوائر متداخلة ذات أحجام متساوية، نجد أن منطقة التقاطع عند المركز تمثل رفاهية الإنسان، فكلما اقتربت هذه الدوائر من بعضها البعض، شريطة أن تكون متكاملة لا متناقضة، ازدادت منطقة التقاطع وكذلك رفاهية المجتمع⁹

2.2. مفهوم المحاسبة البيئية:

تعرف المحاسبة البيئية على أنها تحديد وقياس وتخصيص التكاليف البيئية لأخذها في الاعتبار عند اتخاذ القرارات الإدارية ثمّ توصل المعلومات الخاصة بهذه التكاليف إلى الأطراف المعنية،¹⁰ إذ أنّها الأداة التي يستخدمها مديرو الأعمال في اتخاذ القرارات المرتبطة برأس المال، وتحديد التكاليف وتصميم العمليات والمنتجات وتقييم الأداء واتخاذ القرارات المرتبطة بالمستقبل،¹¹ إذ يمكننا القول بأنّها هي الأساس الذي يحدّ من التلوث ويدعم الإدارة في تخفيض التكاليف البيئية من خلال تطبيقات الحد من التلوث، وتعتبر المحاسبة البيئية نظام وعلم اجتماعي يقود إلى فهم وإدارة أفضل الجوانب البيئية وما يتعلق بها من تكاليف، وتعمل على تحديد وقياس نقدي لقيمة الأضرار البيئية التي تسببها مؤسسة معينة للبيئة المحيطة بها، نتيجة للأنشطة التي تمارسها أو نتيجة إنتاجها سلعة تضر بالبيئة عند استهلاكها أو بعده، ومن ثمّ القيام بعملية المعالجة المحاسبية لقيمة تلك الأضرار والإبلاغ عنها في القوائم المالية سواءً للتكاليف الملموسة أو غير الملموسة، وقد ويشتمل التوسع بعمل تقرير بيئي والتدقيق على ذلك.¹²

وتمارس البيئة المحاسبة على مستويين هما:

- مستوى الإقتصاد الوطني: وذلك من خلال تحديد وقياس استهلاك الموارد الطبيعية للدولة وتقييم مخزوناتهما في نهاية كل فترة من أجل التخطيط والرقابة ووضع القرارات على المستوى القومي.

- مستوى المؤسسة: وتكون عبارة عن نظام لإنتاج وتوصيل المعلومات التي تعكس الأبعاد البيئية سواءً المباشرة أم غير المباشرة وذلك بهدف خدمة كل من الأطراف الخارجية وترشيد قرارات إدارة المؤسسة.

إلا أنّ هنالك جملة من المعوقات التي تعترض المحاسبة البيئية ولعلّ أولها قلة الوعي حول المسؤولية الاجتماعية اتجاه البيئة وكذلك عدم وجود معايير محاسبية أو قوانين ملزمة بتحمل أو بالاعتراف بالمسؤولية البيئية، إلى جانب مشكلة الآثار البيئية الضارة الغير منظورة والتي يمكن أن لا تظهر في الوقت الحالي وقد تظهر في المستقبل القريب أو البعيد، حيث لا يمكن التنبؤ بها أو بحجم الأضرار الناتجة عنها وحصر هذه الأضرار حيث يمكن أن تسبب بعض الصناعات كوارث بيئية ضخمة، كما هنالك مشكل آخر وهو التكلفة حيث أن تحميل التكلفة البيئية على تكلفة المنتج سيؤثر على جوانب عدّة وذلك لارتباط تلك التكلفة بالقدرة التنافسية الحالية مما يؤدي ذلك إلى رفع تكاليف المنتجات وبالتالي أسعارها مما يضعف القدرات التنافسية على مستوى التبادل الدولي وهنا قد يظهر المزيد من الحروب التجارية ومشكلة الموضوعية حيث أن الجهة التي ستقدم المعلومات عن التلوث البيئي تتمثل في العنصر البشري والذي غالبا ما يحكمه عنصر التقدير الشخصي.¹³

وتهدف المحاسبة البيئية إلى إظهار تأثيرات المساهمات البيئية والاجتماعية في قائمة المركز المالي، حيث تقوم هذه الأخيرة بتوفير معلومات عن الموارد المتاحة للاستخدام في مجالات الأداء البيئي والاجتماعي وما يقابلها من حقوق للغير، وهذا ما يساعد على معرفة الثروة المتولدة عن مساهمات بيئية واجتماعية في المستقبل وما يقابلها من أموال خصصها المشروع لاقتنائها، كما

يتم في هذه القائمة إبراز الأصول البيئية والاجتماعية وما يقابلها من خصوم منفصلة عن الأصول والخصوم الخاصة بالأنشطة الاقتصادية.

وتصنف الأصول وفقا لمجال انتماءها إلى المسؤولية البيئية والاجتماعية التي تخصص للاستخدام فيها، حيث يفرض وجود علاقة طردية بين قيمة الأصول البيئية والاجتماعية لكل مجال من مجالات المسؤولية البيئية والاجتماعية المختلفة وبين ما تؤدي إليه من مساهمات بيئية واجتماعية تناسب هذا المجال.¹⁴

3.2. التلوث البيئي:

يمكن تعريف التلوث على أنه تلك الأضرار التي تلحق النظام البيئي وتنتقص من قدرته على توفير حياة صحية من الناحية البدنية والنفسية والاجتماعية والأخلاقية للإنسان، تلك الأضرار عادة ما تنتج عن سلوك الإنسان في سعيه لتعظيم إشباعه المادي بأقل جهد ممكن¹⁵، فهو التدهور المتزايد للعناصر الطبيعية بتفريغ النفايات من كل نوع والتي تؤثر على التربة، البحر، الجو والمياه على نحو يجعلها شيئا فشيئا غير قادرة على أداء دورها، وهو كل تغير كمي أو كيميائي في مكونات البيئة الحية وغير الحية ولا تقدر النظم البيئية على استيعابه دون أن يختلل توازهما

4.2. الضرائب الخضراء لتفعيل للمحاسبة البيئية:

تعتبر الضرائب الخضراء تلك الضرائب التي تمارس تأثيرات مرغوب فيها على البيئة حيث هي عبارة عن اقتطاعات مالية إجبارية يدفعها الأشخاص جبرا لحماية البيئة حيث يتمشى هذان التعريفان مع الغرض من دفع هذه الضريبة بصفة عامة وهو مساهمة الأفراد في التكاليف والأعباء العامة باعتبار أن حماية البيئة مسؤولية الجميع وتندرج ضمن الأعباء العامة وقد عرفها البعض بأنها مقابل أو رسوم تحملها الحكومة على كل وحدة تلوث منبعثة في الهواء أو الماء ويتضح من خلال هذا التعريف بأنّ الضريبة الخضراء تعد أداة سياسية تهدف إلى التحكم في التلوث، فالرسوم عن الانبعاثات سوف تعمل على تخفيض التلوث وبالتالي سوف يقلل الأفراد والشركات من الانبعاثات حتى يتجنبوا دفع الضريبة وبالتالي يكون لهذه الضريبة

فاعلية أكثر من القوانين، وقد عرّفت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الضرائب الخضراء على أنّها دفعات مالية إجبارية غير مردودة تدفع إلى الحكومة مفروضة على قواعد الضريبة مع اعتبار أنّ هذه الدفعات ذات صلة معيّنة بالبيئة والتي تعدّ دفعات مالية متداولة مع الحكومة.¹⁶

وقد صُنفت أنواع الضرائب الخضراء إلى:

- رسوم تغطية النفقات: فقد كانت أولى محاولات تجربة الضريبة الخضراء على شكل تغريم الملوثين لمواجهة تكاليف الانبعاثات الملوثة في الأرض والماء وقد قسمت هذه الرسوم إلى رسوم المستخدم حيث تُستغل مبالغ هذه الضرائب لخدمة بيئة معيّنة مثل رسم التخلص من النفايات، ورسوم مميّزة والتي تستعمل عوائدها لأغراض بيئية مترابطة مثل الرسم على البطارية في السويد.

- ضرائب الدافع: ويُفرض هذا النوع من الضرائب لتغيير السلوك البيئي وليس لزيادة الدخل، ويتم تحديد مستوى ضريبة الدفع تبعاً لتقديرات تكلفة الدمار البيئي.

- ضرائب بيئية مالية حكومية: من الممكن أن تغير الضريبة السلوك ولكنها سوف تستمر في تقدير أنواع دخل كثيرة أعلى وأكثر مما تحتاجه النظم البيئية المتخصصة، وقد يستخدم مثل هذا الدخل لتمويل العجز في الميزانية، أو تحويل مسار الضرائب من ضرائب عالية على الدخل، أو ضرائب العمل بدون أجر ليتجه إلى ضرائب استهلاك الموارد وتلويث البيئة وهذا ما يعرف بإصلاح الضريبة الخضراء وعادة ما تتكون إصلاحات الضريبة الخضراء من ضرائب الطاقة وأنواع أخرى من الضرائب مثل ضرائب النفايات، المبيدات... إلخ، وقد تمّ إعداد هذه الضرائب أساساً لزيادة الدخل ولهذا تسمى ضرائب بيئية مالية.¹⁷

وتسعى الضرائب الخضراء إلى تحقيق جملة من الأهداف نحصرها في:¹⁸

- إضافة النفقات الخارجية إلى الأسعار: تدرج تكاليف التلوث واستغلال البيئة إلى أسعار البضائع والخدمات التي يقدمها النشاط الاقتصادي وتعرف بالنفقات الخارجية لأنها تمثل الآثار

الجانبية للنشاط الاقتصادي، وتحاول الضرائب الخضراء أن تلحق هذه النفقات إلى الأسعار لكي تتقارب النفقات الفردية والمجتمعية معا وتساعد الأسعار الجيدة الأسواق أن تعمل بكفاءة أكثر وسيؤدي تضمين الأسعار للنفقات الخارجية إلى إعادة توزيع موارد الاقتصاد تبعاً لأسعار عادلة وكفؤة من خلال إعادة توزيع النفقات، كما يتم تغريم الملوّثين بالتكلفة الكاملة لأنشطتهم الملوثة للبيئة.

- تأثير الحافز: تشتمل الضريبة الخضراء على حافز لتجنب الضرائب عن طريق استخدام المادة التي فرضت عليها الضريبة أو بإنتاج نسبة قليلة منها، وسيؤدي فرض الضريبة إلى ارتفاع الأسعار ما يدفع بالمستهلك إلى التقليل من استعمال المنتج الذي فرضت عليه الضريبة، لذلك فإنّ نجاح الضريبة الخضراء يعتمد على تحقيق التغيير السلوكي لسوق المواد التي فرضت عليها الضريبة، فيمكن للضرائب الخضراء الوصول إلى أنماط يصعب أن تصل إليها النظم المختلفة من حيث التأثير على القرارات العادية والأسواق التي يصعب تنظيمها مثل القرارات الخاصة بشراء منتج ما والكمية التي تحتاجها والتي لا تشمل على أي مصدر للتلوث.

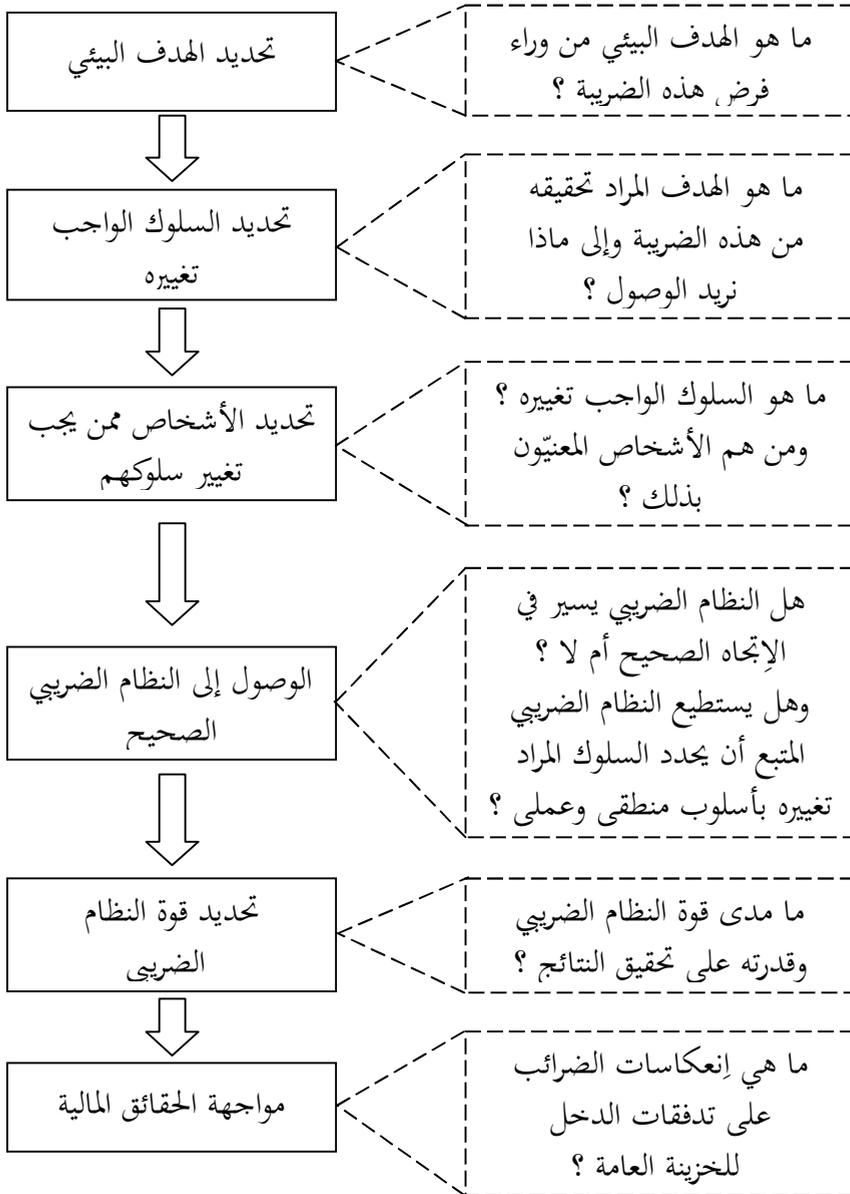
- تخفيض تكاليف السيطرة على التلوث: تسمح الضرائب الخضراء لكل كلوث للبيئة أن يقرر إما أن يقلل من نسبة التلوث الذي يحدثه أو يدفع الضريبة، فملوثو البيئة الذين يتحملون نفقات عالية لتقليل التلوث سيفضلون دفع الضريبة، أما الذين يتحملون نفقات أقل لخفض التلوث سوف يفضلون خفض التلوث أكثر فأكثر.

- تشجيع الابتكار: قد تؤدي الضرائب الخضراء إلى ارتفاع أسعار الطاقة أو النفايات وذلك ما سيدفع بالأفراد إلى البحث عن طرق جديدة لتوفير احتياجاتهم ما قد يؤدي إلى ظهور منتجات جديدة بتكنولوجيا جديدة، فمثلاً الضرائب التي فرضت على زيت الديزل في السويد أدت إلى ظهور وتطوير أنواع جديدة للوقود وأقل تلويثاً للبيئة.

- زيادة الدخل: لا يمكن القضاء نهائياً على الأنشطة الملوثة للبيئة ولذلك سوف يكون هنالك استمرارية في فرض الضرائب الخضراء والتي سوف تزيد من الدخل والذي يمكن توجيهه لحل مشاكل بيئية مباشرة أو استخدامه لمساعدة المنتجين والمستهلكين على التحول من أنشطة بيئية

ملوثة إلى أنشطة بيئية آمنة مقدمة بذلك حافزاً لتحسين البيئة، كما يمكن تقديم هذا الدخل لخدمة أغراض حكومية أخرى وبذلك تسمح بتخفيض ضرائب أخرى. وتمر عملية فرض الضريبة الخضراء بمجموعة من الخطوات نبرزها في الشكل الموالي:

الشكل رقم (1): مراحل فرض الضريبة الخضراء



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على نزيه عبد المقصود محمد مبروك، الضرائب الخضراء و الرخص القابلة للتداول كأدوات لمكافحة التلوث، دار الفكر الجامعي، مصر، الطبعة الأولى،

وأمام هذه الخطوات هنالك جملة من التحديات ولعل من أبرزها الثوابت والأساسيات حيث أنه وعند فرض هذه الضرائب لا تصاحبها تغيرات كبيرة والتي من المعتاد أن تُرى مع الأوامر الثابتة التي يفرضها القانون وربما يحتاج الناس إلى التأقلم مع ضعف الاستجابات المتسقة، إلى جانب ذلك هنالك مشكلة في العثور على المزيج الصحيح فالضريبة الخضراء وحدها غير كافٍ فلا بد من البحث عن أساليب أو التقنيات للنجاح في كل المواقف فمثلا هل يجب مزج الضرائب الخضراء مع الإنفاق الحكومي لتحسين طرق المواصلات؟.

3. تجارب دولية في المحاسبة الخضراء لتحقيق التنمية المستدامة

1.3. التنمية المستدامة:

يقصد بالتنمية المستدامة ذلك النشاط الذي يهدف إلى تطوير الحياة الاجتماعية وتحقيق الرفاهية والارتقاء مع الحرص على الحفاظ على الموارد الطبيعية المتاحة وعدم الإساءة إلى البيئة،¹⁹ فالتنمية المستدامة هي إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية وتوجيه التطور المؤسساتي بطريقة تضمن الحفاظ على الموارد الطبيعية للأجيال الحالية والمستقبلية.²⁰ وتسعى التنمية المستدامة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نحصرها في:²¹

- تحسين نوعية حياة السكان.
 - تحقيق التكامل والانسجام بين البيئة والسكان.
 - نشر الوعي بالمشكلات البيئية القائمة وانعكاساتها.
 - تحقيق الاستغلال العقلاني للموارد.
 - إحداث تغيير مستمر ومناسب في حاجات وأولويات المجتمع.
- وتقوم التنمية المستدامة على ثلاثة أبعاد وهي البعد البيئي، البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي،²² ويمكن شرح الأبعاد الثلاثة في:
- البعد البيئي: ويتمثل في الإستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والحفاظ عليها والتنبؤ بها، حيث يتمحور هذا البعد حول الطاقة، القدرة على التكيف والإنتاجية البيولوجية.

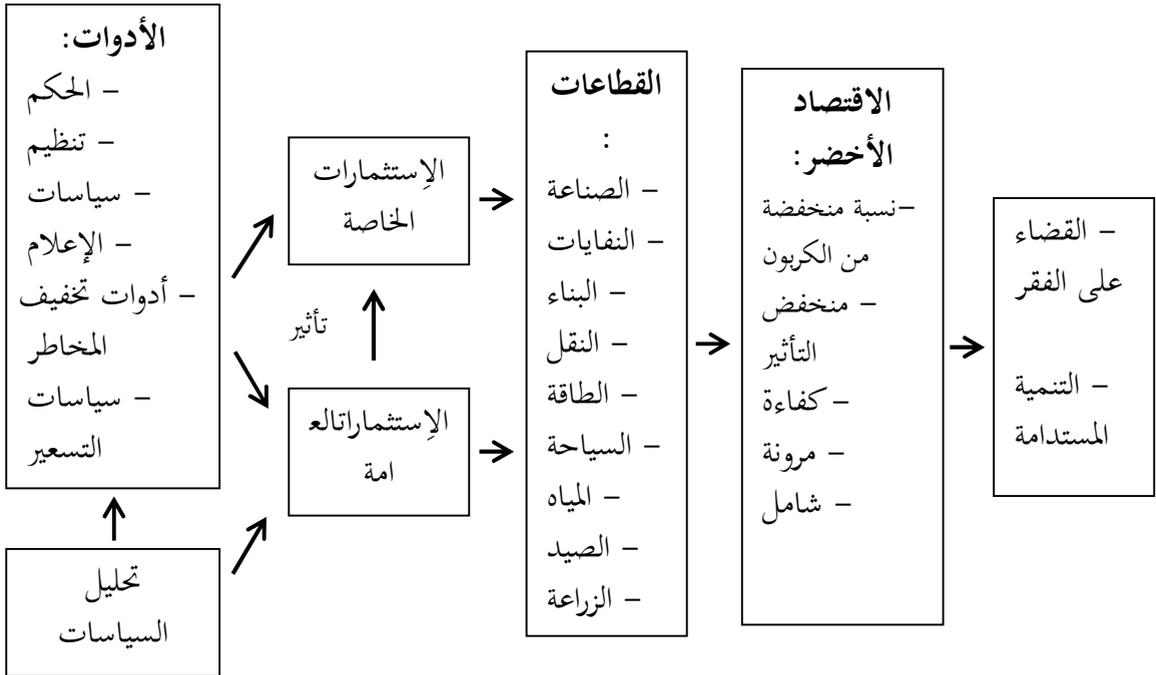
- البعد الاقتصادي: ويتمحور حول الانعكاسات الاقتصادية على البيئة وتعلق عناصره بالنمو الاقتصادي المستديم، العدالة الاقتصادية وإشباع الحاجات الأساسية.

- البعد الاجتماعي: ويتمحور حول البعد الإنساني، إذ يجعل من النمو وسيلة للالتحام الاجتماعي وضرورة إختيار العدالة بين الأجيال، وتعلق عناصره بالمساواة في التوزيع، المشاركة الشعبية، التنوع الثقافي والإنصاف والعدل في إختيارات النمو.

أما عن المؤشرات البيئية للتنمية المستدامة فتتمثل في القضايا المعاصرة المرتبطة بالتغيرات في الغلاف الغازي الأرضي واستخدامات الأراضي وحمايتها من التدهور البيئي ومكافحة التصحر ووقف إزالة الغابات الطبيعية والزحف العمراني إلى جانب حماية المسطحات البحرية ووقف طرق الصيد البحري الجائر، أيضا مؤشر آخر وهو مصادر المياه العذبة، حيث تعاني نسبة كبيرة من دول العالم من شح مائي خطير.

وبصفة عامة يمكننا ترجمة أثر الاقتصاد الأخضر على تحقيق التنمية المستدامة في الشكل الموالي:

الشكل رقم (2): استراتيجية الاقتصاد الأخضر في تفعيل التنمية المستدامة.



المصدر: ثابتي الحبيب و بركنو نصيرة، دور الإقتصاد الأخضر في خلق الوظائف الخضراء والمساهمة في الحد من الفقر، مجمع مداخلات الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، جامعة الجزائر 03، يومي 08-09 ديسمبر 2017، ص 94. أمّا بخصوص الضرائب الخضراء فقد جاء المشروع الجزائري في القانون 10/03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة في المادة 03 منه والتي تنص على أنه يتحمل بمقتضاه كل شخص يتسبب نشاطه أو يمكن أن يتسبب في إلحاق الضرر بالبيئة نفقات كل تدابير الوقاية من التلوث والتقليص منه وإعادة الأماكن وبيئتها إلى حالتها الأصلية.²³

كما تجدر الإشارة إلى أنّ الجزائر شرعت ابتداءً من التسعينات في وضع مجموعة من الرسوم الغرض منها هو تحميل مسؤولية التلوث على أصحاب الأنشطة الملوثة وإشراكهم في تمويل التكاليف التي تستدعيها حماية البيئة.²⁴

وتساهم الضرائب الخضراء في تفعيل المحاسبة البيئية وتحقيق التنمية المستدامة من خلال تقليل حجم النفايات عن طريق فرض ضرائب على كلّ ملوِّث وهذا بهدف حماية البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية لضمان اقتصاد عادل للأجيال القادمة، كما أنّ فرض هذه الضرائب سيؤدي بالمؤسسات إلى التفكير في إعادة تدوير النفايات، كما أنّ هذه الضرائب تساعد في الحفاظ على المخيمات الطبيعية من خلال العمل على تغيير سلوكيات الأفراد فكّما إقترف الفرد خطأً في حق البيئة يتم تغريمه حتى يصبح ملتزماً بالقوانين البيئية، ولا تقتصر الضرائب الخضراء على هذا فقط وإنّما تتعدى حدود ذلك حيث أنّها تساعد على الإزدهار النباتي فالبيئة الأقل تلوثاً والمناطق الأكثر اخضراراً تكون مصدراً لإستقطاب السياح، كما هنالك هدف آخر للضرائب الخضراء في ضمان التنمية المستدامة من خلال الحفاظ على الثروة السمكية وحماية المسطحات المائية وذلك من أجل استمرارية تكاثر هذه الثروة لضمان حق الأجيال، أيضاً فإن لهذه الضرائب أثر على المستوى العالمي من خلال تقليل الانبعاثات الملوثة في

الهواء لتفادي الاحتباس الحراري والحفاظ على الغلاف الجوي أو ما يعرف بمشكلة ثقب الأوزون.

2.3. أدوات الجباية البيئية في الجزائر:

لقد تم اعتماد الضرائب البيئية لأول مرة بالجزائر في قانون المالية لسنة 1992 حيث تم فرض الرسم المتعلق بالنشاطات الملوثة أو الخطرة على البيئة وتم استحداث عدة ترتيبات جبائية بعد ذلك من خلال القوانين المالية المتعاقبة، ومن أهم القوانين التي سنتها الجزائر لحماية البيئة ما يلي²⁵:

قانون رقم 19-01 ممضي في 12 ديسمبر 2001 يتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها.

قانون رقم 02-02 ممضي في 05 فبراير 2002 يتعلق بحماية الساحل وتثمينه.

قانون رقم 10-03 ممضي في 19 يوليو 2003 يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.

قانون رقم 03-04 ممضي في 23 يونيو 2004 يتعلق بحماية المناطق الجبلية في إطار التنمية المستدامة.

قانون رقم 20-04 ممضي في 25 ديسمبر 2004 يتعلق بالوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة.

قانون رقم 06-07 ممضي في 13 مايو 2007 يتعلق بتسيير المساحات الخضراء وحمايتها وتنميتها.

قانون رقم 02-11 ممضي في 17 فبراير 2011 يتعلق بالمجالات المحمية في إطار التنمية المستدامة.

ومن أهم هذه الرسوم التي جاءت سها هذه القوانين نذكر:²⁶

1.2.3. الرسوم الخاصة بالنفايات الصلبة:

أ - رسم إخلاء النفايات العائلية: وتمت مراجعة معدلاته من خلال قانون المالية لسنة 2002 وتمّ تغيير المعدلات السابقة للرسم الخاص بالنفايات المنزلية من 375 - 500 دج إلى 640 دج - 1.000 دج سنويا للعائلة.

ب - رسم تحفيزي على عدم تخزين النفايات المتعلقة بالنشاطات الطبية: يهدف إدخال هذا الرسم إلى خفض النفايات الطبية الضارة والملوثة كيميائيا من المصدر، ويقدر مبلغ الرسم حسب قانون المالية لسنة 2002 بـ 24.000 دج/طن.

ج - الرسم التحفيزي على عدم تخزين النفايات الصناعية الخاصة: يقدر مبلغ الرسم حسب قانون المالية لسنة 2002 بـ 10.500 دج/طن، ويمنح المستغل مهلة تقدر بـ 3 سنوات إبتداء من تاريخ إقرار الرسم لإنجاز التجهيزات الكفيلة بالتخلص من النفايات

د - الرسم على الأكياس البلاستيكية: تم إدخال هذه الرسم بموجب قانون المالية لسنة 2004 ويشمل وعاءه جميع الأكياس البلاستيكية سواء المنتجة محليا أو المستوردة من الخارج، ويقدر مبلغ الرسم 5.10 دج/كغ يوجه ناتج الرسم إلى الصندوق الوطني للبيئة ومكافحة التلوث.

2.2.3. الرسم المتعلق بالنشاطات الملوثة والخطرة على البيئة: إبتداء من قانون المالية لسنة 1992 أسس رسم سنوي على النشاطات الملوثة أو الخطيرة على البيئة بمعدلين أساسيين، بالنسبة للمؤسسات التي تشغل أكثر من شخصين يقدر الرسم بـ 30.000 دج إذا كان لهذه المؤسسات نشاط واحد على الأقل خاضع لإجراء التصريح، أما بالنسبة للمؤسسات التي تشغل أكثر من شخصين فينخفض المعدل الأساسي إلى 6.000 دج بالنسبة للمؤسسات الخاضعة للترخيص وإلى 750 دج للمؤسسات الخاضعة للترخيص.

- الرسم التكميلي على التلوث الجوي ذي الطبيعة الصناعية: تم إنشاء هذا الرسم بموجب قانون المالية لسنة 2002 ويتعلق بالنشاطات الصناعية التي تخترق أو تتجاوز كمية الإنبعاثات الغازية بها الحدود القصوى التي ينص عليها القانون، يحسب مبلغ الرسم بالإعتماد على

معدل TAPD إضافة إلى معامل مضاعف قيمته من 1 إلى 5 يعكس مدى تجاوز القيم القصوى المحددة بالتنظيم.

- الرسم على الوقود: تم إدخاله بموجب قانون المالية لـ 2002 يقدر مبلغ هذا الرسم بـ 1 دج لكل لتر من البنزين محتو على الرصاص، عادي أو ممتاز، ويوزع مبلغ الرسم بالتساوي بين صندوق البيئة ومكافحة التلوث والصندوق الوطني للطرق والطرق السريعة.

- الرسم الخاص على الإنبعاثات السائلة الصناعية: يتمثل في الرسم التكميلي على المياه المستعملة الصناعية تم إدخاله بموجب قانون المالية لـ 2003 يحسب بنفس طريقة الحساب الرسم التكميلي على التلوث الجوي ذي الطبيعة الصناعية.

3.2.3. رسوم وإجراءات مالية أخرى لحماية البيئة:

أ - إتاة المحافظة على جودة المياه: جاء قانون المالية لسنة 1996 ليؤسس إتاة على جودة المياه والتي تجبى لحساب الصندوق الوطني للتسيير المتكامل للموارد المائية وهي تحصل لدى مؤسسات إنتاج المياه وتوزيعها (بلدية، ولائية و جهوية) أو لدى دواوين المساحات المسقية (ولائية و جهوية) وبصفة عامة لدى المؤسسات العامة أو الخاصة التي تمتلك وتستغل آبارا أو تقنيات.

ب - إجراءات التخفيض الجبائي التحفيزي: في إطار تحقيق التنمية المتوازنة بين مناطق الجنوب والشمال تم استحداث العديد من أدوات الجباية التي تعمل على تفعيل تمييز لصالح مناطق يراد ترقيتها فعلى سبيل المثال إدخال تخفيض على مبلغ IBS بـ 15٪ لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتواجدة في ولايات الهضاب العليا المقيدة ضمن المناطق التي يمكن أن تسفيد من برامج تمويل الصندوق الخاص بالتنمية الاقتصادية للهضاب العليا و بـ 20٪ لتلك المتواجدة في ولايات الجنوب الكبير.

4.2.3. أما عن تطوير الجباية البيئية في الجزائر:

لقد سمح قانون المالية لسنة 2002 ببداية تطبيق مبدأ التلوث الدافع كإشراك المسؤولين عن الأضرار المتسبب فيها للبيئة في تحمل جانب من تكاليف التغطية التي تقتضيها

عملية إعادة التأهيل وتعميم الموارد المالية الإضافية لصندوق البيئة وإزالة التلوث من خلال ترتيبات إيجابية عديدة يحتويها:

- رفع قيمة رسم إخلاء النفايات المنزلية لكي يقارب تكاليف التسيير؛
- فرض رسوم تشجيعية تحث على عدم تخزين النفايات الخطرة والنفايات ذات الصلة بأعمال العلاج؛
- رفع قيمة رسم تكميلي على تلويث الجو الصناعي تطبيق لمبدأ الملوث الدافع؛
- تأسيس رسم على أنواع الوقود الملوث البنزين المشوب بالرصاص.

3.3. تجارب دولية في مجال الضرائب الخضراء: سيتم فيما يلي عرض تجربتين دوليتين في مجال الضرائب الخضراء:²⁷

1.3.3. تجربة سويسرا: أول ضريبة خضراء فرضت بسويسرا كانت الضريبة على الزيت الخفيف المحتوي على نسبة كبريت عالية. أما الضريبة الثانية فكانت على المكونات العضوية المتطايرة سنة 2000، كما هنالك ضرائب أخرى تهدف إلى زيادة الدخل ولها تأثيرات بيئية إيجابية وقد قدرت الضرائب البيئية بحوالي 2 % من الناتج الوطني، كما أعدت الحكومة الفيدرالية قانونا لتقليل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون حيث تطبق سويسرا ضرائب على السيارات لمنع مصادر التلوث والمحافظة على البيئة كالضريبة على الوقود، ضريبة على الطرق وغيرها، وقد تم في سبتمبر 2000 عرض ثلاثة عروض لضرائب الطاقة التي تم إعداد اثنتان منها من طرف البرلمان والثالثة عبارة عن مبادرة وطلب من الناخبين الإشارة إلى ما يفاضلونه في حالة قبول اثنتان منهما، والجدول التالي يوضح هذه العروض:

الجدول رقم (01): الاقتراحات الثلاثة التي طرحت للاقتراع العام.

الإسم	التاريخ	الأساس	المعدّل	الدخل المتوقع	الإستخدام
إصلاح	بداية	وقود غير	تنمو لأكثر	1.5-3 بليون	تقليل مساهمات

الضمان الاجتماعي (متوقع 1.3%)	فرنك	من 2 سنتيم فرنك للكيلو وات	متجددة على أساس محتوى الطاقة السبب: هو الضرائب الموجودة	من عام 2004	الضريبة الخضراء
يذهب ¼ على الأقل لتشجيع الحفاظ على الطاقة المتجددة واستهلاك الاستثمارات في مصانع الكهرباء المائية	450 مليون فرنك	0.2 سنتيم فرنك للكيلو وات	أنواع وقود غير متجددة على أساس محتوى الطاقة	2001- 2010 ربما حتى 2015	صندوق حماية الطاقة
½ تشجيع الطاقة الشمسية ½ صيانة الطاقة	أكثر من 880 مليون فرنك	ينمو من 0.1 إلى 0.5 سنتيم فرنك للكيلو وات	وقود غير متجددة	تبدأ في 2004 بعد أقصى 2005 وتنتهي 2025	المبادرة الشمسية

المصدر: نزيه عبد المقصود محمد مبروك، مرجع سبق ذكره، ص 95.

2.3.3. تجربة الولايات.م.أ : من أكثر الدول إهتماما بالمشاكل البيئية نجد الولايات المتحدة الأمريكية وذلك بسبب إعتبارها من أكثر الدول المساهمة في تلويث الهواء في العالم ولذلك تتعدد

فمها القوانين المتعلقة بحماية البيئة أو توجيه سلوكيات الأفراد والكيانات نحو ذلك، ومن الضرائب المفروضة هي ضريبة النفايات الصلبة في مينيسوتا، ففي عام 1989 تمّ زيادة ضريبة المبيعات بـ 6.5 % وشملت خدمات القمامة فزاد الدخل بـ 24.3 مليون دولار، ويتم استغلال جزء من هذه الأموال في تمويل برامج إعادة التصنيع والتقليل من النفايات، كما فرضت هذه الولاية ضريبة على الكيماويات السامة، وكان هنالك ضريبة التبغ في كاليفورنيا حيث تم فرض ضرائب على منتجات السجائر والتبغ واستخدام عائدات ذلك في تمويل برامج التعليم وبرامج علاج إدمان النيكوتين، وشهدت ولاية أيوا نوع آخر من الضرائب وهي الضرائب المفروضة على الأسمدة والمبيدات، فقد أقرت ولاية أيوا ضرائب لحماية المياه الجوفية من خلال فرض ضرائب على مبيعات المبيدات وأسمدة النتروجين وقد بلغت الضرائب في أولى خطوات تطبيقها حوالي 3.2 مليون دولار ووجهت حوالي 35 % منها إلى مركز الزراعة المدعومة بجامعة ولاية أيوا لتعزيز هذه الزراعة اقتصاديا وبيئيا، كما تم فرض الضريبة الفيدرالية على الكيماويات التي تستنزف طبقة الأوزون وذلك للتقليل من التأثيرات السلبية على المنتجين الأمريكيين فالموارد المستوردة من مستلزمات طبقة الأوزون تفرض عليها هذه الضريبة في حين أنّ المواد المصدرة لهذه المستنزفات فإنّ الضريبة عليها تكون موضع خصم، وقد نالت ضريبة الكربون الاهتمام الأكبر في الولايات.م.أ لأنها ترتبط مباشرة بكمية انبعاثات أكسيد الكربون وبالتالي ترتبط مباشرة بالغازات المنبعثة.

4. خاتمة:

تبين من خلال هذه الدراسة أنّ الجباية البيئية أدخلت تغيرات على المحاسبية البيئية وساعدت على تطوير اقتصاديات العديد من الدول وهذا ما ينعكس إيجابا على البيئة ويساعد على تحقيق التنمية المستدامة، كما يجب الاهتمام بالعائدات في مشاريع صديقة للبيئة وتطوير البحوث في مجال الطاقات البديلة، وقد استنتجنا من هذه الدراسة ما يلي:

- تساهم الجباية البيئية في تطوير مشاريع البحث وابتكار مصادر طاقة صديقة للبيئة.

- تقوم الجباية البيئية بتحميل الكيانات بنفقات المحافظة على البيئة بدلا من تحميل عبئها على المجتمع أي تغريم الملوّث.
- تنعكس إيجابيات الجباية البيئية في شكل منافع ملموسة عندما تكون في شكل إيرادات مالية وغير ملموسة من خلال تخفيض مستوى التلوّث.
- تساهم الجباية البيئية في خلق التوازن بين احتياجات الأجيال الحالية والمستقبلية.

5. قائمة المراجع:

- ¹ دير أمينة، أثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الإنساني في إفريقيا، رسالة ماجستير- علاقات دولية وإستراتيجية، جامعة بسكرة، 2013/2014 ص 25
- ² بحري دلال، سليمان سميرة، الأمنة البيئية لإرساء الحوكمة البيئية العالمية في مجلس التعاون الخليجي، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد 3، سبتمبر 2014، ص 147
- ³ إيهاب طارق عبد العظيم، أثر التشريعات الوطنية و القانون الدولي على تحقيق الأمن البيئي، الملتقى العلمي حول الاستخدام السلمي للطاقة النووية و اثره على الأمن البيئي، من 18 إلى 20 مارس 2014، المنامة-البحرين، ص5
- ⁴ ماجدة أحمد أبوزنط، عثمان محمد غنيم، التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار صفاء، الأردن، 2007، ص 23.
- ⁵ دناتورومانو، الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة، المركز الوطني للسياسات الزراعية، ص 56.
- ⁶ ماجدة أحمد أبوزنط، عثمان محمد غنيم، مرجع سبق ذكره، ص ص 28-29.
- ⁷ زرمان كريم، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الانعاش الاقتصادي 2001-2009، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السابع، جوان 2010، ص 197.
- ⁸ كشان رضا، إستراتيجية التنمية البيئية في الجزائر.الإجراءات و التحديات ، مجلة العوم الإجتماعية و الإنسانية، العدد 14، ص 113
- ⁹ محمد طالبي، محمد ساحل، أهمية الطاقة المتجددة في حماية البيئة من اجل التنمية المستدامة، مجلة الباحث، العدد 6، 2008، ص 203

¹⁰ عوض لبيب فتح الله الديب، المحاسبة عن التكاليف والإلتزامات البيئية في ضوء المبادئ المحاسبية الحالية مع الإشارة إلى مصر، مجلة البحوث العلمية، المجلد 33، العدد 02، 1996، ص 40.

¹¹ مهاوات لعبيدي، القياس المحاسبي للتكاليف البيئية والإفصاح عنها في القوائم المالية لتحسين الأداء البيئي، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة بسكرة، 2014/2015، ص 25.

¹² نفس المرجع، ص 25-26.

¹³ عفاف إسحاق أبوزر، المحاسبة البيئية الإطار الفكري ومقومات التطبيق، مؤتمر جامعة فيلادلفيا، الأردن، 2007، ص 431.

¹⁴ محمد عباس بدوي، المحاسبة البيئية، المكتب الجامعي الحديث، الطبعة الأولى، 2007، ص 225-226.

15 رمضان محمد وآخرون، اقتصاديات الموارد والبيئة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص 365.

¹⁶ نزيه عبد المقصود محمد مبروك، الضرائب الخضراء والرخص القابلة للتداول كأدوات لمكافحة التلوث، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، 2010، ص 37.

¹⁷ نزيه عبد المقصود محمد مبروك، مرجع سبق ذكره، ص 44.

¹⁸ نزيه عبد المقصود محمد مبروك، مرجع سبق ذكره، ص 46-62.

¹⁹ ماجدة أحمد أبوزنط، عثمان محمد غنيم، التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار صفاء، الأردن، 2007، ص 23.

²⁰ دناتورومانو، الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة، المركز الوطني للسياسات الزراعية، ص 56.

²¹ ماجدة أحمد أبوزنط، عثمان محمد غنيم، ص 28-29.

²² زمران كريم، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الانعاش الاقتصادي 2001-2009، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السابع، جوان 2010، ص 197.

²³ المادة 03 من القانون 10/03 المؤرخ في 19 مارس 2010، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية، العدد 43، الجزائر، 2003.

²⁴ رغميت حنان، فعالية الجباية البيئية في التقليل من التلوث الحاصل في المدن الجزائرية،

مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، العدد الثاني عشر، ص ص 596-597.

²⁵ قوانين البيئة المنشورة بالموقع الالكتروني لوزارة البيئة والطاقات المتجددة عبر الرابط

http://www.meer.gov.dz/ar/?page_id=246 اطلع عليه يوم 2008/04/08، 18:43.

²⁶ قايد حفيظة، السياسات البيئية ودورها في تحقيق التنمية، مقال منشور عبر الموقع

الالكتروني المطلاع عليه يوم 2018/04/08، 22:23

<http://www.droitentreprise.com> السياسات-البيئية-ودورها-في-تحقيق-التن/

²⁷ نزيه عبد المقصود محمد مبروك، مرجع سبق ذكره، ص ص 83-112.